والمركب اعتبار ان احد مما بحسب الذات
وهو ما صدق عليه المفرد من زيد وعمر
وغير مما وثانيهما بحسب المفهوم وهو
ما وضع اللفظ بازائه كالكاتب مثلا
فان له مفهوما وهو شئ له الكتابة وذاتا وهو
ما صدق عليه الكاتب من افراد الانسان
فان عنيتم بقولكم المفرد مقدم على المركب
طبعا ان ذات المفرد مقدم على ذات
المركب فمسلم ولكن تاخيره هيهنا في التعريف
والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب
المفهوم وان عنيتم به ان مفهوم المفرد
مقدم على مفهوم المركب فممنوع فان
القيود في مفهوم المركب وجودية وفي
مفهوم المفرد عدمية والوجود في التصور
سابق على العدم فلهذا اخر المفرد في التعريف
وقدمه في الاقسام والاحكام لانها بحسب
الذات وانما اعتبر في المقسم دلالة المطابقة
لا التضمن والالتزام لان العبرة في تركيب
اللفظ وافراده دلالة جزيه على جزء معناه المطابقي

وعدم

وعدم دلالته عليه دلالة جزيه على جزء
معناه التضمني او الالتزامي وعدم دلالته
عليه فانه لو اعتبر التضمن او الالتزام في الافراد
والتركيب لزم ان يكون اللفظ المركب
من لفظين موضوعين لمعنيين بسيطين
مفردا لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى
التضمني اذ لا جزء له وان يكون اللفظ
المركب الموضوع بازاء معنى لا جزء له
بسيطا مفردا لان شيا من جزء اللفظ
لا دلالة له على جزء المعنى الالتزامي وفيه نظر
لان غاية ما في ذلك ان يكون اللفظ بالقياس
الى المعنى المطابقي مركبا وبالقياس الى المعنى
التضمني والالتزامي مفردا ولما جاز ان يكون
اللفظ باعتبار معنيين مطابقيين مفردا
ومركبا كما في عبد الله فلم لا يجوز ذلك باعتبار
معنى مطابقي ومعنى تضمني او التزامي فالاولى
ان يقال الافراد والتركيب بالنسبة الى المعنى
التضمني او الالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق
بالنسبة الى المعنى المطابقي اما في التضمن

Copyright Beinecke Rare Book & Manuscript Library, Yale University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)